# المقاطعة تهدد انتخابات العراق وتضع مصير النظام مجددا بيد الشارع

## حالة يأس متنامية من إمكانية التغيير عن طريق صناديق الاقتراع

إجـراء الانتخابات العراقية المبكّـرة في نفس الظـروف التي جرت فيها مناسـبات انتخابية سـابقة تمكّنت من خلالها القـوى المتنفّذة من إحكام قبضتها على مقاليد الحكم بالتزوير وتهديد السـلاح وإغراء المال الفاسد، لا يترك من خيار أمام القوى السـاعية للتغيير سـوى مقاطعة الانتخابات والعودة مجدّدا إلى الشارع الأمر الذي سينزع أي شرعية عن تلك القوى ويضع النظام الذي تقوده في مأزق حقيقي.

انتخابات الاستسلام للقدر المحتوم

بغداد – بدأت قوى مدنية في العراق بطـرح سـيناريو مقاطعـة الانتخابات البرلمانية المبكّرة، وذلك تعبيرا عن قناعة متنامية بعدم إمكانية تحقيـق التغيير المنشود من خلال صناديق الاقتراع بفعل عـدم توفّر البيئـة الانتخابية السـليمة والآمنـة مـن التزويـر وتهديد السـلاح المنفلت وتأثيرات المال المتوفّر بكثرة لدى الأحزاب الكبيرة التـي تمكّنت على مدى قرابة العقدين من الزمن من الوصول إلى موارد الدولة ونهب الكثير منها.

وتأتـي علـى رأس القـوى المهـدّدة بمقاطعة الانتخابات المقرّرة للعاشـر من أكتوبـر القادم، تلـك المنبثقة عن الحراك الاحتجاجي غير المسـبوق الذي شهدته مناطق وسـط وجنوب العـراق بدءا من أكتوبـر 2019 وكان وراء إسـقاط حكومة رئيس الوزراء السـابق عادل عبدالمهدي وإقـرار إجـراء انتخابـات قبـل نهاية المـدّة النيابيـة للبرلمـان الحالـي الذي طعن المحتجّـون في شـرعيته باعتباره نتاج انتخابات مـزوّرة كانت قد أجريت سنة 2018.

يوسف محمد

لا جدوى من انتخابات تعيد إنتاج نفس المعادلة السياسية القائمة حاليا

وأعلـن محتجّو محافظة كربلاء التي شـهدت الأسـبوع الماضي مقتل الناشط إيهاب الوزني في أحدث حلقة في مسلسل اغتيال نشـطاء الحراك الاحتجاجي على يد الميليشيات الشيعية، الإثنين في بيان، معارضتهم لإجـراء الانتخابات مهدّدين بالعـودة إلـى الشـارع مجـدّدا، بينما شـكّكت حركة التغيير الكردية المعارضة في جدوى الاستحقاق الانتخابي إذا كان سيرسّخ المعادلة السياسية القائمة.

ورغم تحذير البعض من أنّ انسحاب القوى المطالبة بالتغيير سـيفتح المجال أمام القـوى ذاتها التي حكمـت العراق منذ سـنة 2003 والمسـؤولة عن أوضاعه الكارثيـة للعودة إلى الحكـم مجدّدا، إلاّ أن أنصار مقاطعـة الانتخابات يجادلون بأنّ المقاطعة أفضل من المشاركة وإضفاء الشرعية على مناسبة انتخابية قد تصبّ فـي النهاية في مصلحة الأحزاب الكبيرة ومـا يرتبط بها من فصائل مسـلّحة عبر التزويـر والتهديـد بالسـلاح والإغراء بالمال الفاسد.

ويؤكّد البعض أنّ عدم مشاركة "قوى تشـرين" في الانتخابات سيفشلها بشكل كبير وينزع الشـرعية عما سـينتج عنها وذلك بالنظر إلى الثقل الجماهيري الذي أصبحت تمتلكه تلك القوى خصوصا في أوسـاط الشـباب الناقمين على الأحزاب الحاكمة وقياداتهـا المترهّلة، وذلك بفعل سوء أوضاعهم وانسداد الآفاق أمامهم.

ويحـذّر هؤلاء مـن أنّ انسـداد أفق التغييـر عبر صناديق الاقتـراع لا يترك من خيار أمام مجاميع الشـباب الغاضب من خيار سوى العودة إلى الشارع، الأمر الذي سـيجعل النظام القائـم في ورطة حقيقية لأنّه سـيكون قـد فقد آخر فرصة لإنقـاذ نفسـه مـن الانهيـار متمثّلة في الانتخابـات التي طالب بهـا المحتجون ووافقوا على إجرائها بشروط محدّدة.

ووصف السياسـي العراقي جاسـم الحلفي مقاطعـة الانتخابات بأنّها "قرار اعتـراض سياسـي علـى التشـويهات التـي رافقـت التحضيـرات، وبالأخص في مـا يتعلق بتأمين البيئـة الانتخابية الضرورية"، معتبرا في مقال نشـره على موقـع ناس نيـوز أنّه "إذا اكتسـب هذا القرار تأييدا شعبيا واسعا، فإنه سيوفر إمكانية ردع سلمي تقضّ مضاجع طغمة الحكـم، لهـذا فالمتوقع هـو تعرض هذا الأسلوب إلى هجوم من قبل قوى السلطة عبر وسائل متنوعة".

كمـا ذكّـر بـأن الانتخابـات المبكرة كانت في الأسـاس مطلب المنتفضين لكن بضوابط ضامنة لشـفافيتها ونزاهتها، مستدركا بالقول إنّ "طغمة الحكم أفرغت هذا المطلب من محتواه عبر قضمه شيئا فشـيئا، بحيث لـم تُبق له معنـى"، وإنّ "عدم قيـام الحكومة العراقيـة بواجبها في تهيئة الجو المناسـب والبيئة الآمنة للانتخابـات يعني فتحهـا الطريق أمام الطغمة لترسيخ نفوذها وتعزيز وجودها فـي السـلطة، والتمترس فيهـا من دون معارضة رسمية، وبذلك تُسهم في ترسيخ حكـم الأقلية المسـتبدة.. وليـس هذا إلا انحيازا واضحـا لمصلحة المتنفذين على حساب قوى التغيير".

وبحسـب الحلفي فإنّ "طغمة الحكم يؤرقها قرار مقاطعة الانتخابات، خاصة إذا اكتسب صفة شعبية، فهو يبيّن عزلها من قبل الشـعب ورفضه لها، ما يؤسس لمعارضة شعبية واسـعة تنشغل وتجهد لفتح طريق آخر للتغيير".

وأصـدر محتجّـو كربـلاء الاثنـين بيانـا عبّروا فيه عـن معارضتهم إجراء الانتخابـات مهدّديـن بالزحـف إلـى العاصمة بغداد في الخامس والعشـرين مـن الشـهر الجـاري، مؤكّديـن أنّـه لا "انتخابـات بوجـود السـلاح المنفلـت واسـتمرار مسلسـل الاغتيـالات"، فـي إشارة إلى اغتيال الوزني.

وفـي مظهر آخر على عمق الشـكوك في الانتخابات المرتقبـة في العراق، قال يوسـف محمد رئيس كتلة حركة التغيير في البرلمان العراقـي إنّه لا توجد جدوى من انتخابـات مبكرة إذا كانت سـتنتج ذات المعادلة السياسـية الموجودة حاليا، محـذّرا من احتمال اسـتخدام عدد كبير من بطاقات الانتخاب الإلكترونية المزورة خلال الاقتراع.

وجـدّد فـي بيـان المطالبـة باعتماد البطاقـة البايومترية حصـرا لتصويت الناخبين بسـبب وجود شكوك بأن هناك أكثر من مليون بطاقـة إلكترونية كانت قد اسـتخدمت في الانتخابات السـابقة وسـيعاد اسـتخدامها فـي الانتخابات المبكرة بما يزعزع ضمان نزاهة العملية، مؤكّـدا أنّـه "لا يمكـن أن ننتظـر إجراء انتخابـات نزيهة دون مكافحة الفسـاد والسـيطرة على المال السياسـي الفاسد وحصر السـلاح بيد الدولة"، وأنّ "بقاء الأمـر علـى حالـه سـيعيد إنتـاج ذات المعادلـة السياسـية الموجـودة حاليـا على السـاحة، لذا فلا جـدوى من إجراء انتخابات مبكرة تكون مخرجاتها شبيهة بالعملية السابقة".

وفي ظـلّ توقّعات بتراجـع كبير في شـعبية الأحزاب الكبيرة وفـي مقدمتها الأحـزاب الشـيعية التـي قـادت البلاد منذ ثمانية عشـر عاما بالنظر إلى فشـل تجربتهـا في الحكـم، يتوقّـع المتابعون للشأن العراقي أن تنظيم انتخابات وفقا لمعايير الشـفافية والنزاهة سـيصب في غير مصلحة تلك الأحزاب التي يُسـتبعد أن تتنـازل عن السـلطة ومـا توفّره من امتيـازات ومكاسـب كبيـرة بسـهولة، خصوصـا وأن ارتباطاتهـا المصلحيـة تمتد إلى خارج البلاد وإلى إيران تحديدا والتـي لـن تسـمح بانسـحاب وكلائها العراقيين من السلطة بما سيعني انهيار شبكة نفوذها المتشـعّبة في البلد والتي ظلّت تسـهر علـى مدّها طيلـة ما يقارب العقدين من الزمن.

## سجون العراق غير خاضعة للمعايير الدولية

بغـداد - قالـت المفوضيـة العليـا المسـتقلة لحقوق الإنسـان في العراق الاثنيـن إن السـجون ومراكز الاحتجاز فـي البـلاد، لا تتوفـر فيهـا المعايير الدولية الخاصة بالتعامل مع السـجناء والموقوفين.

وجاء ذلك في بيان لعضو المفوضية فاضل الغـراوي أوضح فيـه أنّ "أغلب السـجون ومراكـز الاحتجاز فـي البلد مـا زالت تشـهد العديد مـن التحديات والمشـكلات وبعيـدة عـن تطبيـق المعايير الدولية في التعامل مع النزلاء والموقوفين".

وأضـاف أنّ "المفوضيـة، وهـي مؤسسـة رسـمية ترتبـط بالبرلمـان، شـخصت العديـد من هذه المشـكلات والانتهـاكات، خصوصـا مـا يتعلـق بالاكتظـاظ، وتأخـر إطـلاق السـراح والزيـارات العائليـة والضمانـات القانونية والغذاء والصحة".

وأشار الغراوي إلى أنّ "قدم السجون ومراكـز الاحتجاز وتعـدّد إداراتها بين الـوزارات وعـدم وجود برامـج تأهيل حقيقيـة، تسـببت باسـتنزاف هائـل لأمـوال الدولـة"، معتبـرا أنّ "الحاجة أصبحـت ملحـة لتطبيـق معايير وضمانـات حقـوق الإنسـان فـي هذا الملف وإيقاف الانتهاكات الحاصلة فيه ومطالبـة الحكومة والبرلمان بتشـريع قانون العقوبـات البديلة لمعالجة حالة الاكتظـاظ، وإيقاف الهـدر المالي الذي يكلف خزينة الدولة المليارات".

## أزمة الكهرباء المستفحلة عنوان لصيف عسير في مناطق جنوب اليمن

عـدن - يُنـذر عـدم انتظـام تزويـد عـدد من مناطـق جنوب اليمـن بالطاقة الكهربائيـة، وتواتـر فتـرات الانقطـاع سكّان تلك المناطق بصيف صعب يتضافر خلاله غلاء المعيشـة وتردي الخدمات مع انتشـار فايروس كورونا وما يشكّله من مخاطر على حياة السكّان في ظل ضعف إمكانيات القطاع الصحّي في مواجهته.

ولا تخلـو أزمة الكهرباء المسـتفحلة من تبعات سياسـية بعد أن تحوّلت إلى أحد أبرز عناوين فشـل حكومة المناصفة بقيادة معين عبدالملك في تحسين الظروف المعيشية والارتقاء بمسـتوى الخدمات، فيمـا لا يتردّد البعض فـي إرجاع الأزمة إلى الفسـاد الحكومي وسـوء التصرّف بالموارد المتوفّرة بما في ذلك مسـاعدات سعودية سخيّة موجّهة تحديدا لتحسين خدمة تزويد السكان بالطاقة الكهربائية.

وتسـاهم حالة الغضب الشـعبي من أداء السلطات، لاسيما في مجال الخدمات العامّة، في توسـيع هـوة الخلافات بين المكوّنات غير المتجانسـة للحكومة حيث يتبادل المجلس الانتقالي الجنوبي وباقي القوى المشـاركة فـي حكومـة عبدالملك والمحسـوبة علـى "الشـرعية" بقيـادة الرئيـس عبدربـه منصور هـادي التهم بشـأن ما آلـت إليه الأوضاع المعيشـية والخدميـة في جنـوب اليمـن، حتّى أنّ أصواتـا من داخل المجلس باتت لا تتردّد في المطالبـة بفك الارتباط مع الشـرعية وإدارة المناطق الخاضعة للانتقالي ذاتيا هروبا من تقاسم الفشل مع الأطراف التي يتّهمها المجلس بالمسؤولية عنه.

ويذهـب منصور صالـح القيادي في المجلس الانتقالي حدّ الحديث عن "حرب خدمات" تخوضهـا أطراف في الحكومة الشرعية ضدّ سكان مناطق الجنوب قائلا إنّ "الحرب الوحيدة التي ينتصرون فيها (قادة الشرعية) هي حرب الخدمات التي يمتلكون فيها رصيـدا وخبرات طويلة.. مـن خـلال قطـع مخصصـات الكهرباء لتحقيق أهـداف سياسـية ودفع الناس للاستسـلام والقبول بمـا يفرض عليهم من حلول".

حال الشبكة ينبئ بمستوى الخدمة

ومـع دخول فصل الحـرارة وارتفاع الطلب علـى الطاقة الكهربائيـة، ترتفع عدد ساعات انقطاع الكهرباء في مدينتي حضرموت وعـدن خلال الأيـام الماضية حتى بلغ في أواخر شـهر رمضان وأيام عيد الفطر ثماني ساعات متواصلة مقابل ساعتي تزويد في بعض أحياء مديريّتي خور مكسـر والشيخ عثمان بعدن بسبب تكرّر الأعطال في المولدات وشـبكة النقل المهترئة.

ومـا ضاعف مـن حالـة الامتعاض الشـعبي وسـبّب حالة مـن التململ في صفـوف الأهالـي أنّ أزمـة الكهربـاء الجديـدة تزامنت مع الإعلان عن وصول منحـة سـعودية من المشـتقات النفطية تتجـاوز قيمتهـا 420 مليـون دولار أميركـي وهي كمّية كافية لتشـغيل أكثر من ثمانين محطّة توليد دون أن يُسـجَّل تأثير ملموس لذلك باتجاه تحسين خدمة التزويد بالكهرباء.

وأعاد ذلك إثارة الشـكوك في وجود عمليات تلاعب كبيرة ونهب منظّم للهبات والمسـاعدات الخارجيـة التـي يصعب حصرها وتحديد أوجـه صرفها في ظل الأوضـاع القائمة فـي البلاد، خصوصا وأنّ اتهامـات سـابقة كانت قـد وُجّهت من قبل الأمم المتّحـدة للحكومة اليمنية بإهـدار وديعة سـعودية بالبنك المركزي اليمنـي قيمتهـا مليـارًا دولار وكانـت موجّهة لتحقيق استقرار العملة اليمنية واستيراد عدد من المواد الأساسية.

لكنّ ما حدث بعد وصول تلك الوديعة أنّ قيمـة الريال اليمني واصلت الانهيار السـريع فـي المناطـق غيـر الخاضعة لسـيطرة المتمرّديـن الحوثيـين وجرّت وراءهـا حالة من الارتفـاع الجنوني في أسـعار المواد الأساسـية مكرّسة تدهور الأوضاع المعيشية في تلك المناطق.

ولا تقتصر حـالات الهدر والفسـاد علـى الهبات السـعودية فقط بل تنطبق علـى مختلـف المسـاعدات التـي تبذل لليمن مـن المنظّمات الأمميـة والجهات الدوليـة المانحـة، حيـث يقول نشـطاء إنّ "ثقوبا سـوداء" تبتلعها. وقد سـبق لهؤلاء النشـطاء أن أطلقـوا حملة على موقع تويتر تحت عنوان "وين الفلوس"، بهـدف تتبّع آثـار المسـاعدات ومعرفة مصيرها.

وكثيرا ما تنصبّ تهم الفساد الموجّهة للحكومة اليمنية بشكل مباشر على قطاع الطاقة ومـوارد النفط والغاز نظرا لكون الشـرعية تسيطر على أكثر المناطق غنىً بالمخزونـات النفطية في مأرب وشـبوة وحضرموت وهي المحافظات التي توجد بها أهم منشـآت استخراج النفط والغاز ونقلهما وتسويقهما.

ويتّهـم يمنيـون رجـال أعمـال ومسـؤولين كبارا وضباطـا في القوات المسـلّحة جميعهـم مرتبطـون بحـزب الإصـلاح التابـع لجماعـة الإخـوان المسـلمين الذي يشـكل تيارا قويا داخل الشـرعية اليمنية بالاسـتيلاء على جزء كبير من أنشطة القطاع النفطي وتحويل مواردها لحسـاباتهم الشخصية وكذلك لحسـاب حزبهـم الـذي يحتـاج قـدرا كبيرا من الأموال للإنفاق على أنشـطته السياسـية والإعلاميـة والعسـكرية الكثيرة والمتشعّبة.

> **الأزمات المعيشية في جنوب اليمن تذكي التراشق بين الشركاء المتنافرين في حكومة المناصفة وتعمّق هوة الخلافات بينهم**

وجـاءت الأزمـة الجديـدة للكهرباء لتعمّـق حالـة عـدم الثقة الشـعبية في الحكومة اليمنيـة ولتُنذر بموجة غضب شـعبي قـد تفوق فـي مداها تلـك التي شهدتها خلال الأشهر الماضية العديد من المناطق في جنوب اليمن.